١٠ أكتوبر ٢٠٢٢

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشأن

الورقة المالية/ رمكو لإنشاء القرى السياحية

في ضوء قيام الهيئة بدورها في حماية المتعاملين والحفاظ على استقرار الأسواق المالية غير المصرفية. وبمطالعة القوائم المالية لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ و ٢٠٢٢/٣/٣١ فقد تم رصد عدة ملاحظات تتعلق بالأرصدة الدائنة والأرصدة المدينة لأطراف ذات علاقة بشركة رمكو للقرى السياحية.

وبناءً عليه وإعمالاً لنص المادة (٦) من قانون سوق رأس المال، صدر قرار رئيس الهيئة رقم (١١٩٩) لسنة ٢٠٢٢ المؤرخ في ٢٠٢٢/٧/٧ بشأن تكليف أحد مراقبي الحسابات المقيدين بسجلات الهيئة لمراجعة الأرصدة الدائنة والمدينة لشركة ذات علاقة بشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية والمدرجة بالقوائم المالية عن الفترات المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ و ٢٠٢٢/٣/٣١ وإصدار تقرير وفقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ٨٠٠ (تقرير المراجع عن المهام ذات الأغراض الخاصة).

وقد تلقت الهيئة تقرير عملية المراجعة المشار إليها بأعلاه بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٩ **والذي قد تضمن "إصدار رأي عكسي في ضوء أن أرصدة حسابات أطراف ذات علاقة -الرصيد المدين وأطراف ذات علاقة -الرصيد الدائن والأعمال تحت التنفيذ بالقوائم المالية لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية لا تعبر بعدالة ووضوح في كل جوانبها الهامة عن الرصيد كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح ذات العلاقة"**.

وقد قامت الهيئة بإرسال التقرير لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية للرد بما قد يكون لديها من مستندات، **وبناء عليه فقد تقرر إلزام الشركة بتكليف مراقب الحسابات الحالي - والمُعين بموجب قرار مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٢٢ - بمراجعة القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مراجعة كاملة وإصدار تقرير طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) بدلاً من الفحص المحدود مع الأخذ في الاعتبار الرأي العكسي المشار إليه ورد الشركة على ملاحظات مراقب الحسابات المُكلف من قبل الهيئة**، وعلى أن يتم الانتهاء من ذلك خلال المهلة القانونية المحددة لتقديم تلك القوائم والمنصوص عليها بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة.